الموسم

مجلة فصلية مُصوّرة تعنى بالآثار والتراث

مجلة الموسم (العدد 20) – 1994 – 1415

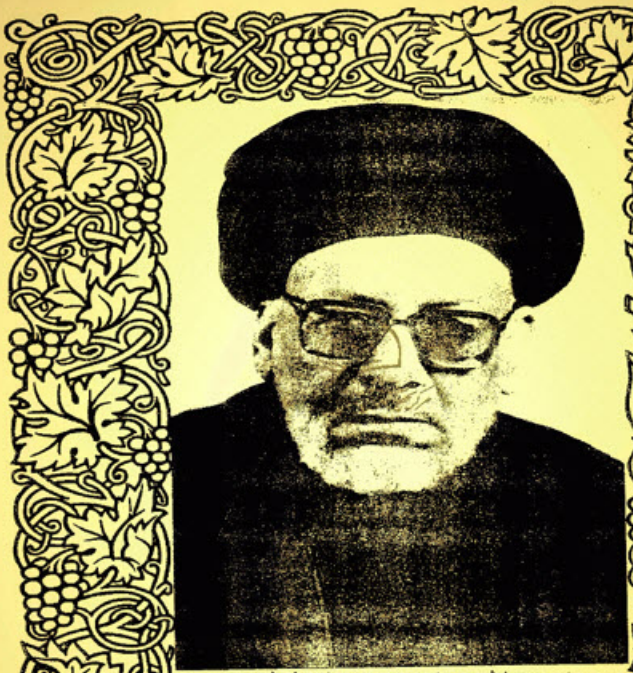

السيد الزهراوي الشيخ الطيب

كتابخانه تخصصي زار الحديث

الاهوار اليوم

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

صاحبها ورئيس تحريرها

محمد سعيد الطريحي

٢٠

ترسل جميع المراسلات والطلبات باسم صاحب المجلة الى :

المركز الوثائقي لتراث اهل البيت عليهم السلام

اكاديمية الكوفة

هولندا

Shiabooks.net

مسجلة في المملكة الهولندية

KUFA ACADEMY
POST BUS 1113
3260 AC OUD - BEYERLAN
[HOLLAND]

الاشتراك السنوي ١٠٠ دولار امريكي

الشيخ محمّد حسين النايني

بقلم: مير بصري

من كبار علماء الشيعة الامامية المجتهدين محمد حسين الغرويّ النايني ولد في قرية نايين الايرانية سنة ١٨٥٧ . درس في موطنه وبرّز في العلوم الاسلامية والفارسية ، ثم أمّ النجف في نحو سنة ١٨٩٠ فأخذ عن علمائها حتى أصبح من المجتهدين المشار اليهم بالبنان . وقضى سنوات من عمره في سامراء حيث زاول التدريس .

اشترك في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ . وكان من الداعين الى عقد مؤتمر كربلاء في نيسان ١٩٢٢ للتداول في هجمات الاخوان النجديين على القبائل العراقية ، فحضر المؤتمر رؤساء الاحزاب وزعماء العشائر . وأفتى بمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي ، واضطرّ على المضي الى قم في ايران في أواخر حزيران ١٩٢٣ مع غيره من كبار العلماء . وعاد الى النجف في نيسان ١٩٢٤ . وقد توفّي بها في ١٥ آب ١٩٣٦ .

عرف بالتعصّب ومناهضة الحركات الإصلاحية في سني كهولته ، لكن صبيحة الشيخ داود ذكرت في كتابها «أول الطريق» أنه أصدر في نحو سنة ١٩٠٨ رسالة باللغة الفارسية عنوانها «تنبيه الأمة في وجوب المشروطة» بحث فيها علّة تأخر المسلمين ودعا الى تغيير بعض القوانين وأساليب الحكم ، ونادى بتعليم المرأة وانتقد تحديد حريتها تحديداً يخرج عن تعاليم الاسلام الذي يقول : العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة وقد لقيت هذه الدعوة استنكاراً في حينها ، فاضطرّ النايني على التراجع والتصلّب في آرائه ، حتى انه حين علم ان جعفرَ الخليلي يدعو الى النهضة النسائية في جريدته «الفجر الصادق» بعد أكثر من عشرين عاماً ، وقد عزم على ترجمة رسالته الفارسية ونشرها ليتخذ منها سنداً لدعوته الاصلاحية ، أقدم على جمع نسخ الرسالة وطمس معالمها تنصلاً مما ورد فيها من أفكار وتمسكا بالزعامة الدينية التي آلت اليه .

من مؤلفاته : تنبيه الأمة [نُشر تعريبها في العدد الخامس من مجلة الموسم] ، ذخيرة الصالحين (١٩٢١) مناسك الحج (بالفارسية ، ١٩٣١) الخ . .

أشار الدكتور علي الوردي في كتابه «لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث» (الجزء الثالث) الى محمد حسين النايني فقال انه كان من كبار تلاميذ كاظم الخراساني ، وقد ألف كتاباً صدر في النجف بالفارسية في عهد نشاط الحركة الدستورية عنوانه «تنبيه الأمة في وجوب المشروطة» نادى فيه بآراء جريئة كتعليم المرأة واصدار الصحف وحرية الرأي . ومضت على ذلك عشرون سنة أو تزيد ، وقد أصبح المؤلف من مراجع الدين البارزين ، فحاول التملّص من كتابه . وترجم بعض النجفيين الكتاب الى

العربية سنة ١٩٢٩ ونشره تباعاً في مجلة العرفان الصيداوية ، فأوعز النايني الى أنصاره بشراء جميع نسخ المجلة التي وردت الى العراق للحؤول دون وصولها الى أيدي القراء .

وذكر عبد الحليم الرهيمي في كتابه «تأريخ الحركة الاسلامية في العراق» (١٩٨٥) ان كتاب الشيخ النايني «تنبيه الأمة وتنزيه الملّة في وجوب المشروطة» (الذي صدر في النجف بالفارسية في نحو سنة ١٩٠٧ ـ ١٩٠٩) كان أهم الكتب التي صدرت آنذاك على صعيد الفكر السياسي الاسلامي .

قال الرهيمي : «تناول المؤلف احدى المسائل المهمة التي كانت موضع جدل حادّ بين العلماء الشيعة في العراق وايران ، وهي مسألة الموقف من المبادىء الدستورية ومقاومة النظم الاستبدادية . وكان هدف المؤلف هو البرهنة على أن مقاومة الاستبداد والعمل من أجل حكم دستوري «شوروي» أمر يتفق مع الشريعة الاسلامية ولا يتناقض معها . وقد استند المؤلف في بحثه لاثبات ذلك على القرآن والسنّة والحديث ونهج البلاغة . واتخذ البحث سمة سجالية حادّة ، حيث وجّه المؤلف نقداً شديداً بوجه خاص لآراء العلماء المؤيدين للاستبداد والمعارضين لإقامة حكم دستوري في ايران . . .»

ثم يقول : «ويفند المؤلف آراء الفقهاء القائلين بأن المبادىء الدستورية هي أفكار غربية ، فيقول إن الغرب هو الذي أخذها من شريعة المسلمين . وعندما حصلنا على شيء من التنبّه والشعور فإن بضاعتنا ردّت الينا . .»

وقد أثار الكتاب ضجة كبيرة ضمن المؤسسات الدينية الشيعية وفي الرأي العام في العراق وايران . وأيّد آراء النايني وزكّاه اثنان من كبار المجتهدين ، وهما الملا كاظم الخراساني والشيخ عبدالله المازندراني .

محمد حسين النايني في نظر سيدة غربية

كتبت السيدة فانيسا Vanessa Martin مقالاً عن المبادىء في ايران (صحيفة الجمعية الآسيوية الملكية ، لشهر تشرين الثاني ١٩٩٢) تطرقت فيه الى الآراء الدستورية وما يتبعها من التمثيل والاستشارة والتشريع والحرية والمساواة في حكم الشريعة . بدأت بذكر كتاب «تنبيه الأمة وتنزيه الملّة» للميرزا محمد حسين النايني ، وقالت اذا كان تعريف المبدأ الدستوري يقتضي انشاء أساليب سياسية تشمل أحكاماً تتعلق بفلسفة الحكم المقيّد وضمان الحريات السياسية والاقتصادية وحماية حقوق الفرد ضدّ الدولة فان تلك المبادىء ، على قدر ما يعلم ، لم يفكر فيها علماء الشرع (المجتهدون) .

حاول النايني أن يشرح طبيعة المبدأ الدستوري وهدفه في مجال تبريره شرعاً ، لا بسبب قيمته الخالصة ولكن لأنه بديل حسن عن الاستبداد . وقالت الكاتبة انه من الواضح ان الآراء الغربية في السياسة كانت موضع نقاش المجتهدين من علماء الشيعة منذ أوائل القرن العشرين فان أول مجتهد بحث الموضوع مطولاً كان السيد محمد الطباطبائي في رسالتين وخطاب خلال الحوادث التي أدت الى الثورة الدستورية الايرانية سنة ١٩٠٦ ، حين حاول اقناع الشاه لاتخاذ حكومة على شكل اوربي أكثر عدالة وكفاءة من النظام السائد في ايران . ويعتقد ان آراء الطباطبائي وزملائه قد تأثرت بالمصلحين في تركية ومصر مثل نامق كمال . وجدير بالذكر ان الطباطبائي هو محمد بن محمد تقي الفقيه الإمامي النجفي المتوفى سنة ١٩٠٨ ، وقد ألف «بلغة الفقيه» .

قالت السيدة مارتن انه كان «ذرائعياً» يعلم ان ايران لا تتحمل حكومة دستورية صرفة في ذلك العهد ، ولذلك ارتأى انشاء مثل تلك الحكومة تدريجياً ، على أن يباشر تأليف «مجلس عدالة» ليشرف على امور السلطة التنفيذية ويهيء اشتراك أهلي نوعاً في الحكم . وحصر المساواة بحكم الشريعة . وتكلم عما سماه «السلطنة» ويقصد به السيادة مقترحاً أن يعين الحاكم من قبل عقلاء الأمة ، فاذا أخلّ بواجباته كان لرعاياه ان ينقضوا ولاءهم له ويعيّنوا آخر لمنصبه .

أما الآراء المضادّة للدستور فقد شرحها الشيخ فضل الله نوري (المتوفى سنة ١٩٠٩) في سلسلة كراريس نشرها سنة ١٩٠٧/٠٩ بعنوان «تذكرة الغافل وارشاد الجاهل» . وقد انضم الى الحركة الدستورية في تموز ١٩٠٦ ، لكنه ارتأى تأليف هيئة من كبار العلماء لتدقيق القوانين التي يشرّعها المجلس لضمان اتفاقها مع روح الشريعة .

اختلف الشيخ فضل الله بعد ذلك في تطبيق مقترحاته ، فاتخذ موقفاً ضد الدستور وارتأى تأليف «مجلس اسلامي» مع دستور اسلامي (نظامنامة اسلامية) . وفي سنة ١٩٠٨ حين ألغى الشاه محمد علي المجلس ، عاد فضل الله فقلب موقفه وارتأى عدم لزوم وجود مجلس الذي عدّه الآن بدعة مضادة للاسلام . وقال بوجود الشريعة لم تبق حاجة لسنّ القوانين الموضوعة على أساس أوربي . وانتقد أيضاً سلطة المجلس وتمثيله للشعب أي وكالته عن الشعب مدعياً أن هؤلاء «الوكلاء» يغتصبون ولاية العلماء . وقال فضل الله ان حرية الصحافة تفسح المجال للكفار والزنادقة بنشر آرائهم ، والمساواة أمام القانون مخالفة للشريعة التي تميّز حقوق المسلمين .

حاول الشيخ محمد حسين النايني نقض آراء فضل الله نوري في كتابه «تنبيه الأمة» . وآراء النايني عن الدستور سلبية ، وقد ارتأى ان الحكومة المثالية هي حكومة الامام ، وفي غيابها يوجد بديلان : الاستبداد والدستورية . ومع ان النظام الدستوري هو الافضل فانه بعيد عن المثل الأعلى . وقد حبّذ وضع دستور يعيّن مسؤوليات الحاكم الذي يجب ان يكون تابعاً لسلطة العلماء . ويؤيد فكرة مشاركة الجميع في المصلحة العامة لأن الجميع متساوون في الأمور العامة . والحكومة مسؤولة على أن تكون سلطة الحاكم منحصرة بالرقابة . ويشبّه النايني الحكم بمدير الأوقاف أو راعي قطيع الغنم ، ويرى ان الدستور يعين الحقوق والواجبات ومدى سلطة الحاكم ، لكنه يجب أن يكون خاضعاً للدين .

وردّ النايني على آراء فضل الله فقال ان العلماء ، وهم نواب الامام ، لا يستطيعون حمل السلطة في المجتمع واداء شؤون المسلمين ، بل لا بدّ أن يتولى ذلك المؤمنون العادلون ، وخير من يمثلهم مجلس دستوري ، على ان يقوم المجتهدون بتعديل القوانين التي يضعها المجلس وفيها انحراف عن الشريعة . وقال ان دفع الأهالي للضريبة يؤهلهم للاشتراك في الحكم ، ولكن في الشؤون التي تخرج عن نطاق الشريعة فقط .

وقد مضى النايني الى ايران سنة ١٩٢٣ بعد نفي العلماء من العراق ، ورأى اخفاق الحكم الدستوري في ايران ، فغيّر آراءه الدستورية وأصبح مؤيداً ضمناً لحكم رضا شاه الدكتاتوري .

عادت آراء النايني بعد نحو ثلث قرن من وفاته الى البروز ، اذ أعيد طبع كتابه «تنبيه الأمة وتنزيه الملّة» في طهران سنة ١٩٧١ بمقدمة لآية الله محمود طالقاني (المتوفى سنة ١٩٧٩) الذي قال أن النايني عالم من الطراز الأول وان مؤلفه يحمل الهداية الى العلماء والمسلمين عامة على السواء . وقد اتفق

الطالقاني مع النايني في اعتبار «الدستورية» خير طريقة للحكم في غياب حكم الامام المثالي . والدستورية انما هي وسيلة لغاية وليست غاية في حدّ ذاتها . وقال ان هدف النايني الحقيقي انشاء دولة اسلامية ، والدستورية أفضل من الحكم المطلق اذ انها الوسيلة للقضاء على الطغيان وانشاء حكومة فاضلة .

تطرقت الكاتبة بعد ذلك الى شرح آراء روح الله الخميني وبعض العلماء الآخرين . ثم ذكرت المجتهد المصلح محمد باقر الصدر (المتوفى سنة ١٩٨٠) وكتابه «الجمهورية الاسلامية» نقلاً عن الترجمة الفارسية الصادرة سنة ١٩٧٩ . يصرح الصدر أن أساس التشريع في الجمهورية الاسلامية يستند الى الشريعة بشرط أن تكون احكامه ملائمة لحياة المجتمع . واذا اختلف المجتهدون في حكم ما فيجب اختيار الحكم الذي يوافق مصلحة الجماعة ورفاهيتها . وفي الامور المباحة التي لا تدخل في حكم الاجبار او الحرام لا مانع من وضع القوانين التي تؤمن المصلحة العامة بشرط عدم مخالفتها لروح الاسلام . ويجوز سن القوانين في الميادين التي تركتها الشريعة مباحة للناس وفيها حرية العمل . وتقول الكاتبة ان هذه الافكار ليست جديدة ، ولم تجر محاولة لايضاح التمييز بين ما تجيزه الشريعة وما لا تبيحه ومن هو الذي يتخذ القرار الحاسم . وفي صدد تأليف المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي يقول المصدر انهما يؤلفان من الاهالي نفسهم الذين ينهضون بهذه المسؤولية . وترجح الكاتبة ان الصدر قد يقصده «العلماء» بتعبير «الأهالي» ، وذلك يوافق نصيحة الخميني للعلماء بالقيام بواجبات «الإمام» التنفيذية والقضائية . ويذهب الصدر الى القول بأن السيادة انما هي للّه الذي هو الحاكم الحقيقي .

ويقول الصدر ان على «الاهالي» قبل كل شيء اختيار رئيس للحكومة بعنوان رئيس الدولة أو رئيس الوزراء ، وهو الذي يختار أعضاء الحكومة . ثم ينتخب «الاهالي» مجلساً من أشخاص عقلاء يسنّ القوانين وينفذها . وليس هناك أي ذكر للأحزاب . ويذكر الصدر «المرجع» الذي يعتبر ممثل الشريعة أو «نائب الامام العام» ، ومنه تستمد الحكومة سلطتها . ويشير الصدر الى ان الخميني تولى هذا المنصب في جمهورية ايران الاسلامية لأنه جاهد خلال عشرين سنة حتى حاز النصر . لكنه يقول ان «المجتمع» هو المرجع الحقيقي وان الزعامة تنحصر في «جماعة المسلمين» التي يقودها العلماء .

وخلاصة مقال ڤانيسا مارتن هي ان جمهورية ايران الاسلامية طبّقت المبادىء التي قررها الفقهاء الاماميون وان الدمقراطية الغربية لا محل لها في تفكير هؤلاء العلماء خلال «غيبة الامام» لأن الحكومة يجب ان تناط برجال العلم العادلين الورعين ولا تنبع من عامة الشعب .